

فصل الإلزام هو ما تكتبونه في البند (3). وجواب الإلزام في السعودية في أسئلة الصفحة. لا يُلصق رقم مادة في بنود هذه المذكرة. ونظام المعاملات المدنية منشور في بوابة وزارة العدل. [1] وفي الإمارات قانون المعاملات المدنية هو المرسوم بقانون اتحادي رقم (25) لسنة 2025، نافذاً في 1 يونيو 2026، ومواد الانعقاد فيه قيد المراجعة، فلا توجد هذه المذكرة أرقامها. [2][3] فإن أردتم لجملة أن تلزم فقولوا ذلك في البند (3) واكتبوها التزاماً. وإن كان الطرفان يوظفان فاستخدموا [نموذج عقد العمل](#). وإن كانا يبرئان نزاعاً تجارياً أو مدنياً فاستخدموا [نموذج عقد الصلح](#). وإن سُرِّف دعوى فاستخدموا [نموذج صحيفة الدعوى](#).

➔ <https://laws.moj.gov.sa/ar/legislation/PBbHmywh1XMP-Kyv3NtQLg> نظام المعاملات المدنية:

➔ <https://u.ae/en/information-and-services/justice-safety-and-the-law/Law/how-are-uae-laws-issued-and-how-to-find-them/where-to-find-uae-federal-laws> بوابة تشريعات الإمارات:

مذكرة تفاهم

تسجيل لما يعترض طرفان في الخليج بحثه أو القيام به بعد ذلك. ويبين البند (3) أي البنود يقصدان تنفيذها وأيهما لا يسجل إلا القصد. وهي لا تؤسس شركة، ولا توظف أحداً، ولا تنهي نزاعاً. استبدلوا كل [\[عبارة بين معقوفين\]](#) واحذفوا الخيار الذي لا ينطبق.

البند (1): الأطراف

حُررت هذه المذكرة في [\[التاريخ\]](#) بين [\[الطرف الأول: الاسم، رقم الهوية/السجل التجاري، العنوان\]](#) و [\[الطرف الثاني: الاسم، رقم الهوية/السجل التجاري، العنوان\]](#) (ويُسمى كلٌّ منهما «الطرف»).

البند (2): الغرض

يبحث الطرفان في [\[الموضوع\]](#). ويسجل هذا البند ذلك البحث. وهو التزام فقط إذا قال البند (3) ذلك.

البند (3): ما الذي يُلزم

لا يقصد الطرفان الالتزام إلا بالبنود المعلّمة «ملزم» في الملحق (1)، وللمدة المكتوبة في تلك البنود. وكل بند آخر يسجل القصد. وهو ليس إيجاباً يملك الطرف الآخر قبوله بالسكوت، ولا يلزم أيّاً منهما بإتمام التعامل.

البند المعلّم «ملزم» يُنفَّذ كما كُتب. والبند المعلّم «قصد فقط» يجوز وقفه أو تغييره أو عدم المضي فيه، ولا يترتب على ذلك الاختيار تعويض.

البند (4): السرية

خيار. لمدة [\[●\]](#) شهراً بعد انتهاء هذه المذكرة، يحفظ كل طرف سرية المعلومات غير العلنية التي يشاركه الآخر لهذا البحث، ولا يستعملها إلا فيه. ويجوز الإفصاح لمحامي أو لمحاسِب يحتاج إليها، أو حيث يوجب النظام ذلك. احذفوا هذا البند إن لم يَعْلَمه الملحق (1) ملزماً. وإن احتاج الطرفان عقد سرية قائماً بذاته فاستخدموا [اتفاقية عدم الإفصاح](#).

البند (5): الحصرية

خيار. لمدة [\[●\]](#) يوماً من تاريخ هذه المذكرة، لا يتفاوض أي طرف في الموضوع نفسه مع طرف ثالث. احذفوا هذا البند إن لم يَعْلَمه الملحق (1) ملزماً. ولا تتركوا عدد الأيام فارغاً.

البند (6): التكاليف

يتحمل كل طرف تكاليفه في هذه المذكرة وفي البحث، ما لم يعلم الملحق (1) اقتساماً آخر بأنه ملزم: [●].

البند (7): المدة

تنتهي هذه المذكرة في [التاريخ]، أو قبل ذلك إذا كتب أحد الطرفين للآخر أن البحث قد توقف. والبند المعلم ملزماً في الملحق (1) لا يبقى إلا للمدة التي يذكرها ذلك البند.

البند (8): القانون واجب التطبيق، وما ليست هذه المذكرة

تخضع البنود المعلمة ملزمة لقوانين [الدولة]. ويُعرض النزاع بشأنها على [محاكم ● / تحكيم وفق ●].

(أ) لا تؤسس هذه المذكرة شركة ولا تقتسم ربحاً. استخدموا [نموذج عقد الشراكة](#) أو [نموذج عقد التأسيس](#) لذلك.

(ب) وهي لا توظف أحداً. استخدموا [نموذج عقد العمل](#).

(ج) وهي لا تبرئ مطالبة. استخدموا [نموذج عقد الصلح](#). ولا تقيم دعوى. استخدموا [نموذج صحيفة الدعوى](#).

الطرف الأول: الاسم [●] · الصفة [●] · التوقيع [●] · التاريخ [●]

الطرف الثاني: الاسم [●] · الصفة [●] · التوقيع [●] · التاريخ [●]

الملحق (1): قائمة الملزم وغير الملزم

علّموا حالة واحدة في العمود الأخير. لا تتركوا صفًا فارغًا ولا تعلّموا الحالتين معاً.

البند	نقطة البدء في هذا النموذج	الحالة التي يكتبها الطرفان
البند (2): الغرض	قصد، ما لم يُعد التزاماً	[ملزم / قصد فقط]
البند (4): السرية	لا تلزم إلا إذا قال هذا الصف ذلك	[ملزم / قصد فقط / يُحذف]
البند (5): الحصية	لا تلزم إلا للأيام المكتوبة في البند	[ملزم / قصد فقط / يُحذف]
البند (6): التكاليف	لا تلزم إلا إذا قال هذا الصف ذلك	[ملزم / قصد فقط]
البند (7): المدة	لا تلزم إلا إذا قال هذا الصف ذلك	[ملزم / قصد فقط]
البند (8): القانون والجهة	لا تلزم إلا إذا قال هذا الصف ذلك	[ملزم / قصد فقط]

عن هذا النموذج

هذا نموذج استرشادي وليس استشارة قانونية، ولا ينشئ علاقة محامٍ بموكل. تتغير قواعد المحاكم وإرشادات الجهات التنظيمية والتشريعات؛ يُرجى الرجوع إلى المصادر الرسمية المرفقة ومراجعة العقد من محامٍ مختص في كل دولة معينة. آخر مراجعة: 22 أكتوبر 2026. احرص على مراجعته من محامٍ مرخص في دولتك قبل استخدامه، وحيثما كان النموذج أو المنصة الرسمية إلزامياً فهو المعتمد.

منهجية الإعداد: أُعدّ هذا النموذج استناداً إلى التشريعات والمنصات الحكومية الرسمية المذكورة في قسم المصادر، وروجعت كل معلومة نظامية مقابل النص الرسمي في تاريخ المراجعة. وحيثما وُجد نموذج أو منصة رسمية أشرنا إليها، وينبغي استخدامها. الأنظمة تتغير؛ فتتحقق من المصادر قبل الاستخدام، واعرض النص النهائي على محامٍ مرخص.

نص هذه الصفحة وملفات docx. مرخصة بموجب [ترخيص المشاع الإبداعي نسب المُصنّف 4.0 الدولي \(CC BY 4.0\)](#). ولا يشمل الترخيص اسم قانو وشعارها.

المصدر: نماذج/نموذج-مذكرة-تفاهم https://www.qanu.ai/ar/ · آخر مراجعة: 22 أكتوبر 2026 · ليست استشارة قانونية · CC BY 4.0

المصادر

[1] بوابة الأنظمة بوزارة العدل، نظام المعاملات المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/191) وتاريخ 29/11/1444 هـ
<https://laws.moj.gov.sa/ar/legislation/PBbHmywh1XMp-Kyv3NtQLg>

[2] تشريعات الإمارات، مرسوم بقانون اتحادي رقم (25) لسنة 2025 (قانون المعاملات المدنية)
<https://uaelegislation.gov.ae/en/legislations/4011>

[3] البوابة الرسمية لحكومة الإمارات (u.ae)، أين تُنشر القوانين الاتحادية - <https://u.ae/en/information-and-services/justice-safety-and-the-law/Law/how-are-uae-laws-issued-and-how-to-find-them/where-to-find-uae-federal-laws>

[4] الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدأيا)، بوابة نظام حماية البيانات الشخصية <https://dgp.sdaia.gov.sa/wps/portal/pdp/home>

[5] البوابة الرسمية لحكومة الإمارات (u.ae)، قوانين حماية البيانات <https://u.ae/en/about-the-uae/digital-uae/data/data-protection-laws>

[6] هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، نظام المعاملات المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/191) وتاريخ 29/11/1444 هـ
<https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/655fdb42-8c96-422b-b8c4-b04f0095c94c/1>